

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

مخبر الدراسات اللغوية والنظرية والتطبيقية

عنوان الملتقى: المصطلح النحوي بين الدلالة والاستعمال.

المنعقد بتاريخ: 18/01/2023م بكلية الآداب واللغات

عنوان المداخلة: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين.

- نماذج تطبيقية من كتب معاني القرآن -

د/ نبيل مسالتي. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة. كلية أصول الدين/قسم الكتاب والسنة.

messalti_nabi@yahoo.com

ID: 0009-0007-1765-0906

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين - نماذج تطبيقية - من كتب معاني القرآن.

مقدمة:

تمهيد: قراءة في مفردات عنوان المداخلة.

تُعدُّ المصطلحات العلمية مفاتيح للعلوم، بله هي نصف العلم كما يقال، والمصطلح لغة مصدر ميمي مشتق من الجذر (ص ل ح)، فمعناه اللغوي العام ضد الفساد، ومنه تصالح القوم بينهم على عدم الفساد.¹

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للفظ المصطلح عن المعنى اللغوي الذي ذكرناه؛ حيث يعرفونه بأنه: "اتفاق جماعة على أمر مخصوص".²

وللفظ النحو في اللغة معان عدة يتقاطع منها مع ما نحن بصدد بيانه: القصد والمثل، وفي الاصطلاح حدّه ابن جني بأنه: "انتحاء سمت العرب".³

وذلك أنك تقصد القياس على ما قالوه إعرابا وبناء أفراد وتركيبا مثلاً بمثل، واتخاذ هذا مرجعا ومعيارا يُستند إليه في قبول ورد ما يعرض من كلام الناس، وسموا ذلك قوعد نحوية، وبناء على هذا القياس، وعلى أصل آخر وهو السماع، وأيهما يقدم حال التعارض ولأسباب أخرى يطول شرحها اختلف النحاة إلى مدارس.

والمقام لا يسع للوقوف على المدارس النحوية نشأة وتطورا ورجالا ومؤلفات وشروح وحواشي إلى أن استقرت بما أصبح يُعرف بالمدرسة البصرية والكوفية وربما البغدادية والأندلسية، فإن ذلك أصبح من الترف العلمي الذي يُذكر في غالب مقدمات الرسائل الأكاديمية الجامعية، فهي كما يقال قد قتلت بحثا؛ لهذا سنذكر المقصود مباشرة بعرض نماذج من القراءات القرآنية التي قرئت بأكثر من وجهٍ نحوِّ وكان اختلافهم في المصطلح النحوي ظاهرا سلبا وإيجابا في الاحتجاج بها ولها، من خلال كتب معاني القرآن.

(1) لسان العرب لابن منظور : مادة صلح.

(2) معجم متن اللغة لأحمد رضا : ج3ص487.

(3) الخصائص لابن جني : ج1ص34.

➤ النموذج الأول: بين مصطلح البصريين: الفعل المبني للمجهول، ومصطلح

الكوفيين: الفعل المبني لما لم يسم فاعله.

سنعرض لتوجيه حرف، فُرى بالبناء للمفعول، وبالبناء للفاعل، ثم نذكر هل كان لاختلاف

المدرستين البصرية والكوفة في مصطلح التسمية أثر في ذلك أم لا.

توجيه قوله تعالى (وكأين من نبيء قاتل معه ربيون كثير) آل عمران: 146

قرئت (قاتل) بالبناء للفاعل، وقرئت (قُتِلَ) بالبناء للمفعول.⁴

عرض النحويون مسائل الفعل المبني للمفعول والمبني للفاعل على ثلاثة مستويات:

المستوى الصرفي: تطفل فيه النحاة على علم الصرف، فبعدهما اختلفوا أيُّهما الأصل البناء للفاعل

أم البناء للمفعول، حيث ذهب جمهور النحويين البصريين أنَّ صيغة المفعول فرع عن صيغة الفاعل،

وأما الكوفيون فقالوا كليهما أصل، ولما كان هذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة، عادوا واتفقوا على أنَّ

فعل الأمر والأفعال الجامدة لا تُبنى للمفعول، بخلاف الأفعال الناقصة فقد اختلفوا فيها، فأباح الكوفيون

بناءها ورفض البصريون ذلك، ثمَّ خاضوا في الأفعال التي تلزم حالة البناء للمفعول غالباً، وتكلموا عنها

كلمة كلمة وما إلى هذه المسائل ممَّا هو ألصق بعلم الصرف من علم النحو.

المستوى الدلالي: نafs فيه النحاة علماء المعاني، فناقشوا أغراض حذف الفاعل، وأرجعوها إلى

أغراض لفظية كإقامة الوزن وتوافق القوافي وتقارب الأسجاع، وأخرى معنوية كالجهل بالفاعل، والإيهام،

وتعظيم الفاعل أو تحقيره، ومراعاة غرض السامع إلى غير ذلك، ولم يظهر في هذا المستوى أي اختلاف

بين البصريين والكوفيين.

المستوى التركيبي (النحوي): ذكر فيه النحاة ما ينوب عن الفاعل، وأرجعوها إلى أربعة أمور إجمالاً

وهي المفعول به، والمصدر المتصرف المختص، والظرف المتصرف المختص، والجار والمجرور.

⁴ النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

وإذا أردنا توجيه قوله تعالى (وكأين من نبيء قاتل معه ربيون كثير) آل عمران: 146، بعيدا عن الكوفيين والبصريين نقول: قُرِيءَ (قَاتَل) بالبناء للفاعل و(ربيون) فاعل، والجملة الفعلية (قاتل معه) صفة للنبي لا غير.

ويجوز أن يكون فاعل (قاتل) ضميرا مستترا تقديره: هو يعود على (نبي)، وحينئذ يكون (رَبِّيون) مبتدأ مؤخرا خبره الظرف (معه)، والجملة (معه ربيون) في محلّ نصب حال من الضمير الفاعل في (قاتل)، لأنّ الضمائر من المعارف.

وتصبح جملة (قاتل معه ربيون) في محلّ رفع خبر المبتدأ (كأين)، ويجوز أن تكون الجملة نعنا ل(نبي) في محلّ جرّ تبعا للفظ، أو في محلّ نصب تبعا للمحل، وخبر (كأيّ) جملة (معه ربيون)، أو الخبر محذوف تقديره: مضى، وجملة (معه ربيون) تصبح نعنا ثانيا ل(نبي).

وقُرِيءَ (قُتِل) بلا ألف مبني للمفعول، و(ربيون) نائب الفاعل، والجملة الفعلية (قُتِل معه) صفة كذلك، ويجوز أن نخرجها على الأوجه الإعرابية التي ذكرناها في أسلوب بناء الفعل للفاعل، ولما كان أسلوب البناء للمفعول يتضمن معنى التجهيل، شابه النكرة؛ فجاز أن نعرب جملة (معه ربيون كثير) حالا أو صفة، بناء على قاعدة: الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات، فإن لم تكن محضة جاز الوجهان.

فإن اتفق الكوفيون والبصريون على أنّ قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير في القرآن، وأنّه يثبت لنائب الفاعل جميع أحكام الفاعل من تذكير وتأنيث لعامله، وإفراد وجمع وتقديم وتأخير وتعديّة ولزوم لعامله، وأنّ ما يقوم مقام الفاعل لا يخرج على أن يكون: اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا، أو ضميرا مستترا، أو مصدرا ظاهرا، أو مصدرا مقدرًا، أو جارا ومجرورا، أو ظرفا.

فإنه لا يضر حينها اختلافهم في مصطلح التسمية سواء كان مبني للمجهول، أو مبني لما لم يسمى فاعله، وهذا ظاهر من صنيعهم عند توجيههم للقراءات الواردة في هذا الحرف كما في كتاب الحجة لأبي

على الفارسي من البصريين، ومعاني القرآن للفراء من الكوفيين، بل حتى عند المحققين من النحاة كابن هشام.⁵

فاختلافهم في تسميته لا يعدوا أن يكون خلافا صوريا، لا طائل تحته غير أن الأسلم هو ما ذهب إليه الكوفيون بتسميته مبني لما لم يسمى فاعله.

ولهذا نجد ابن الأنباري (ت577هـ) وهو من البصريين يستعمل مصطلح الكوفيين: "وربيون مرفوع لأنه فاعل قاتل.....، ومن قرأ قُتل فربيون مرفوع على ثلاثة أوجه وهي: الأول: أنه مرفوع (بقتل) لأنه مفعول لما لم يسم فاعله".⁶

والخلاصة: عدم تأثير اختلاف مصطلحاتهم في توجيه القراءات سلبا وإيجابا، بخلاف المثال الثاني الذي سيأتي معنا.

هذا بالنسبة لاختلافهم في تسمية الفعل في حد ذاته، أما بالنسبة لمتعلقه أي معموله، فيرى ابن هشام: أن استعمال **مصطلح نائب الفاعل** أولى من استعمال **مصطلح مفعول ما لم يسم فاعله**، وعلل ذلك بعلتين:⁷

الأولى: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره.

الثاني: أن المنصوب في قولهم: أعطى زيدَ ديناراً يصدق عليه أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وليس مقصودا لهم، ووجهه أن الفعل أعطى من باب كسا فهو ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

وتظهر ثمره ذلك أننا حال الإعراب الأولى أن نقول مبني لما لم يسم فاعله؛ لأنه أعم من قولنا مبني للمجهول لأنَّ الفاعل قد يكون معلوما.⁸

⁵ الحجة للفارسي: ج3ص83، 84. المعاني للفراء: ج1ص237. مغني اللبيب لابن هشام: ص560.

⁶ البيان في إعراب القرآن لأبي البركات: ج1ص225.

⁷ مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام: ج6ص588، 589.

⁸ شرح ألفية ابن مالك، لابن العثيمين، صوتية فرغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>، الدرس:31.

وأكبر من هذا كله أنه لا يُشترط في القائم مقام الفاعل (ظرفاً/مصدراً/جاراً ومجروراً) أن يكون متصرفاً ولا مختصاً؛ خلافاً للبصريين والكوفيين جميعاً.

وقد عبّر عن هذين الشرطين ابن مالك بمصطلح القابلية والنيابة الحرية حيث قال: ⁹

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ... أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي.

في حين عبّر عن هذين الشرطين ابن هشام (ت761هـ) بمصطلح الاختصاص والتصرف قائلاً: " ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة: أحدها: أن يكون مُختصاً فلا يجوز ضَرْبَ ضَرْبٍ، وَلَا صِيَمَ زَمْنٍ، وَلَا اعْتِكِفَ مَكَانٌ؛ لعدم اختصاصها فإن قلت: ضَرْبَ ضَرْبٍ شَدِيدٌ، وَصِيَمَ زَمْنٍ طَوِيلٌ، وَاعْتِكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ، جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون متصرفاً لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز سُبْحَانَ اللَّهِ بِالضَّمِّ عَلَى أَنْ يَكُونَ نَائِبًا مَنْابَ فَاعِلٍ فَعَلَهُ الْمُقَدَّرُ عَلَى أَنْ تَقْدِيرُهُ: يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ، عَلَى أَنْ (إِذَا) نَائِبَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ لِأَنَّهَا لَا يَتَصَرَّفَانِ... " ¹⁰.

والحقيقة أن هذين الشرطين غير لا زمين سواء اصطلحنا على تسميتهما بالاختصاص والتصرف على

قول ابن هشام أم بالقابلية والنيابة الحرية بناء على مصطلح ابن مالك.

ويمكن أن نبرهن على ذلك **بقوله تعالى (ثم نفخ فيه أخرى)** الزمر: ٦٨ ف(أخرى) يُحتمل أن تكون في موضع نصب، والنائب هو الجار والمجرور مشاكلة مع سابقتهما، ويُحتمل أن تكون هي النائب عن الفاعل كما جاءت **في قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)** الحاقة: ١٣ ولا يخف أنّها تُشبه ما لا يتصرف من ناحية أنّها ممنوعة من الصرف كما أنّ آخرها عاجز على تحمل الحركات كونها مقصورة. ¹¹

⁹ الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، ع250].

¹⁰ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ. ص189.

¹¹ البحر المحيط لأبي حيان: ج7ص423.

وأصح من الأمثلة السابقة قوله تعالى (فنجي من نشاء) ف (من) هنا مبنية لأنها اسم موصول تسلط على الفعل، وبناء على قولهم: أنه إذا خلا الفعل المبني لما لم يسم فاعله باسم تسلط عليه بالرفع لا غير، يتقرر أنه لا يُشترط في النائب عن الفاعل التصرف كما في هذا الآية. 173/172

➤ النموذج الثاني: بن (لا) النافية للجنس عند البصريين، و(لا) التبرئة عند الكوفيين.

يعتبر التبادل بين (لا) النافية للوحدة و (لا) النافية للجنس، ظاهرة نحوية لها أمثلتها من القرآن الكريم بقراءته المتواترة والشاذة، وسنقرر الدرس النحوي أولاً؛ كي يسهل بيان الأثر الذي يترتب على اختلافهم في مصطلح التسمية على عكس النموذج الأول. تعمل (لا) عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، وتسمى حينها (لا) النافية للوحدة، أو (لا) الحجازية تميزاً لها من (لا) التميمية المهملة، ولا تعمل إلاً بشروط وهي:

1. أن يكون الاسم والخبر نكرتين.

2. أن يتقدم اسمها على الخبر.

3. ألاً ينتقض نفيها بـ (إلاً).

قال ابن مالك في الخلاصة: ¹²

فِي النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا.

كما تعمل (لا) عمل (إن) المشددة، فت نصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر، وتسمى حينها (لا) النافية للجنس، وهي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كـله.

قال ابن مالك في الخلاصة: ¹³

عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لَلا فِي نَكْرَةٍ... مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةٌ.

¹² الألفية في النحو لابن مالك: [باب المشبهات بليس، ع162].

¹³ الألفية في النحو لابن مالك: [باب لا التي لنفي الجنس، ع197].

وتعمل هذا العمل مفردة أو مكررة بشروط وهي:

1. كونها نافية للجنس نصًّا.

2. أن يكون الاسم والخبر نكرتين، فلا تعمل في معرفة، وما ورد من ذلك يُؤوَّل بنكرة.

3. ألا يُفصل بينها وبين اسمها.

ويؤكد هذه الشروط توارد القراءات بعمل (لا) عمل (ليس)، ويعمل (لا) عمل (إنّ) المشددة في الموضع الواحد كما في قوله تعالى (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) البقرة: ٣٨

حيث قُرئت (خوفٌ) بالرفع منونة على أن تكون (لا) نافية عاملة عمل (ليس) أو مهملة، وقرأه يعقوب بفتح الفاء وحذف التنوين على أن تكون (لا) عاملة عمل (إنّ)، والاسم بعدها مبني على الفتح، وفي كلِّ موضع وردت فيه من القرآن الكريم، والخبر في جميع التقديرات شبه الجملة (عليهم).¹⁴

فقراءة يعقوب بالنصب على جعل (لا) لنفي الجنس والمعنى نفي جميع أنواع الخوف، لأنّ (لا) النافية للجنس في حكم جواب استفهام مقدر، فإذا قلت: لا رجل في الدار، كان في جواب هل من رجل في الدار، فكما أنّ السؤال عام، يكون الجواب عاما.

قال في شرح التصريح: "وأما قراءة يعقوب (فلا خوف) بالفتح من غير تنوين فعلى الأعمال".¹⁵

وأما على قراءة الجمهور ف (لا) نافية أيضا إلا أنّ النفي يحتمل أن يكون للجنس، وأن يكون للوحدة؛ لأنّه في جواب هل فيه خوف، وخوف على ذلك مرفوع بالابتداء.

وذهب ابن عطية (ت542هـ)¹⁶ في وجه الرفع إلى أنّ (لا) عاملة عمل (ليس)، وتعقبه أبو حيان (ت745هـ) فقال: "لا يتعين ما قاله؛ بل الأولى أن يكون مرفوعا بالابتداء لوجهين:

أحدهما: أنّ أعمال (لا) عمل (ليس) قليل جدًّا، ويُمكن النزاع في صحته.

¹⁴ النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

¹⁵ شرح التصريح لخالد الأزهرى: ج2ص731.

¹⁶ المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي: ج1ص132.

الثاني: حصول التعادل بينها وبين ما بعدها، إذ كون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم

تعمل فيهما".¹⁷

وتعقبُ أبي حيان وجيةً جدًّا في مقدمته وتعليه لأنَّ مشاكلة الكلام أولى من مغايرته، غير أنَّ كون الخبر شبه جملة (جار ومجرور) ساوى بين الإعرابين إذ يجوز تقدير المنوي منصوباً أو مرفوعاً.

قال ابن هشام (ت761هـ): "إذا قيل: لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده بل امرأة، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس)... واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويُقال في توكيده على الأوَّل: بل امرأة وعلى الثاني: بل رجلان أو رجال...، وغلط كثير من الناس فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير".¹⁸

وقال صاحب شرح التصريح (ت905هـ): "والحاصل أنَّ (لا) إذا عملت عمل (ليس) احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر؛ لأنَّ النكرة في سياق النفي تعميم، فإن أردت نفي الواحد ميَّزته بقولك عقبه بل رجلان، وإن أردت نفي الجنس لم تُعقبه بشيء".¹⁹

كل ما سبق من توجيهه وأخذ وردِّ كان من مذهب البصريين أما الكوفيون فيقولون (لا) التبرئة على ما ستقر عند البصريين بـ (لا) النافية للجنس، وأقدم من وصلنا تعبيره به من الكوفيين الفراء في غير ما موضع من كتابه معاني القرآن، وقد أجمل الاحتمالات الواردة في هذا الباب قائلاً: "القراء بنصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهدًا... ومن رفع بعضها ونصب بعضها فلان التبرئة فيها وجهان:

الرفع... والنصب".²⁰

ولا يظهر كبير فائدة في اختلافهم في المصطلح من حيث التسمية إلا في أميرين:

¹⁷ البحر المحيط لأبي حيان: ج1 ص322.

¹⁸ مغني اللبيب لابن هشام: ج3 ص296، 297.

¹⁹ شرح التصريح لخالد الأزهري: ج1 ص338.

²⁰ معاني القرن للفراء: ج1 ص120.

الأول: البصريون يفرقون بين لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة من حيث العمل والمعنى، والكوفيون يجعلانها على نمط واحد كما صرح الفراء، وهو وقول عند البصريين.

الثاني: البصريون يجعلون المنفي بـ لا النافية للجنس مبنيًا على ما ينصب به، والكوفيون يجعلونه معربًا منصوبًا.²¹

والخلاصة: أن الاختلاف في المصطلح بين لا النافية للجنس ولا التبرئة لا يترتب عليه كبير فائدة، وأما اختلافهم في إعراب معمولهما، فهو تابع لذلك.

²¹ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ج1ص366.

➤ فهرس لأهم المصطلحات المختلف في تسميتها بين البصريين والكوفيين.

22

مصطلح البصريين _____ مصطلح الكوفيين.

التمييز _____ تبينا تفسيراً

الصفة _____ نعتاً

المضارع _____ مستقبلاً

العطف _____ نسقاً

النفي _____ جحداً

المصروف _____ ما يجري

المنوع من الصرف _____ ما لا يجري

المضارع _____ مستقبلاً

العطف _____ نسقاً

البدل _____ ترجمة

الجر _____ خفضاً

الضمير _____ مكنياً أو كناية

ضمير الفصل (الشأن) _____ المجهول أو العماد

حروف الجر _____ حروف الصفات

الحال _____ قطعاً

أسماء الإشارة _____ التقريب

اسم الفاعل _____ الفعل الدائم

الكلام (اسم، فعل، حرف) _____ الكلام (اسم فعل أداة)

ماضي مضارع أمر _____ ماضي مستقبل دائم.

لا النافية للجنس _____ لا التبرئة

الزيادة _____ الصلة والحشو

المفعول فيه (الظرف) _____ المحل أو الغاية

لا الابتداء _____ لام القسم

الفعل المتعدي _____ الفعل الواقع

المبني للمجهول _____ المبني لما لم يسمى فاعله.

التوكيد _____ التشديد

الأسماء الستة _____ الأسماء المضافة

المفعول لأجله _____ التفسير

المفعول معه _____ أشباه المفاعيل.

المفعول له _____ أشباه المفاعيل.

المفعول فيه _____ أشباه المفاعيل.

المفعول المطلق _____ أشباه المفاعيل.

المبتدأ _____ المثال

الخبر _____ المرافع

حروف المعاني _____ الأدوات

الخاتمة:

الواقع أنّ أكثر الاختلاف في المصطلحات بين البصريين والكوفيين كان قصد التوضيح والتسهيل، ويشهد لذلك أنا نجد من المصطلحات ما هو من قبيل الترادف أو الشرح أو التقريب، خلافا لما يذكر أن هذا الخلاف المصطلحي كان لإثبات الوجود الكوفي؛ ربما هذا يصدق في المصطلحات التي أحدثوها واستقلوا بها عن البصريين فحسب؛ خاصة إذا علمنا أن كثيرا من المصطلحات الكوفية استعملها سيويه البصري باللفظ نفسه، وتداولها البصريون، ويبدو أنّ الكوفيين رأوا أن مصطلحاتهم أقرب للدلالة على ما اصطالحوا عليه من مصطلحات البصريين، غير أن المصطلح البصري هو الذي شاع وانتشر في الدرس النحوي، وساهم المصطلح الكوفي في نضج الدرس النحوي.

ومن أهم النتائج والتوصيات:

- ✓ أنّ أكثر الخلاف المصطلحي بين البصريين والكوفيين خلاف صوري لا ثمرة له.
- ✓ أنّ الميدان الخصب والبستان المثمر لتطبيق المصطلحات النحوية هو علم معاني القراءات وهو ما يعرف بعلم توجيه القراءات.
- ✓ يوجد في كتب التفسير عموما ومعاني القرآن خصوصا؛ مما يتعلق بالمصطلحات النحوية، ما لا يوجد في كتب النحو ذاته، والأمثلة على ذلك كثيرة كالحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الضد والنظير، ووصل المتعاطفين أجود من فصلهما، وجواز الإبدال من الضمائر المحذوفة، والمشاكلة التي تساعد على الترجيح في الإعراب، ونصب الفاعل عند أمن اللبس، وجواز حذف حروف العطف إذا اتصلت الجملتان لفظا والتبستا معنئ.
- ✓ الحذر ثم الحذر من دعاة تجديد المصطلح النحوي فهي دعوة ظاهرها الرحمة وباطنها فيه الخراب الكبير للغة العربية عموما والنحو خصوصا.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

2. الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
3. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، دط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق.
6. شرح التصريح على التوضيح (وهو شرح العلامة خالد الأزهرى على أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام)، ت: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ/2002م، دار الكتب العلمية.
7. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، صوتية فرغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>
8. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ.
9. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.
10. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان.
11. المدارس النحوية خديجة الحديثي.
12. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف الله، ط7، دت، دار المعارف، القاهرة.
13. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

14. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1،
1421هـ/2000م، التراث العربي، الكويت.

15. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان.